المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار -إيليزي
مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي

شهادة مشـــــاركة

يشهد المدير المساعد لما بعد التدرج والبحث العلمي ومدير المخبر ورئيس الملتقى بأن الباحثين:

د. بريبش رضا-المركز الجامعي إيليزي

د. العمري خالد-المركز الجامعي إيليزي

قد شاركا بمداخلة بعنوان: ضمانات ترقية الاستثمار السياحي في إطار قانون الاستثمار الجديد 18/22 بفعاليات الملتقى الوطني (الحضوري/ الافتراضي) الموسوم بـ: الأطر القانونية والاقتصادية في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر المنعقد بالمركز الجامعي إيليزي، يوم 27 نوفمبر 2024

رئيس الملتقى
د. أمين بن قردي

مدير المخبر
د. ستي سماح أحمد

المدير المساعد لما بعد التدرج والبحث العلمي
السيد: عبدو علي الطاهر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي إيليزي

معهد الحقوق

مخبر تنمية إقتصاديات الاعمال الحديثة
وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي

فرقة PRFU:

فعالية السياسة التشريعية لحماية وتطوير السياحة في الجزائر

ينظمون الملتقى الوطني الحضوري/الافتراضي حول:

الأطر القانونية والاقتصادية في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر

27 نوفمبر 2024

الملتقـــى الوطني

- الأطر القانونية والاقتصادية
- في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د. موسى بوبكر
مدير المركز الجامعي إيليزي

المشرف العام

محمد فؤاد بن ساسي
مدير معهد الحقوق

رئيس الملتقى

د. أمين بن قردي
المدير المساعد للدراسات في التدرج

المنسق العام للملتقى

د. خثير شين
مدير حاضنة الأعمال

رئيس اللجنة العلمية

د. عباس صادقي

رئيس اللجنة التنظيمية

د. العمري خالد

المركز الجامعي إيليزي - الجزائر
0669.66.66.68

ديباجة الملتقى

أولت مختلف الدول أهمية بالغة بقطاع الخدمات؛ وبصفة خاصة الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي، حيث أضحت من أبرز الأنشطة الاقتصادية نموا.

وتتوفر الجزائر على عوامل الجذب السياحي الأساسية التي قد لا توجد في الكثير من دول العالم، وتتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي كبوابة شمالية لإفريقيا، وتتمتع بأفضل وأجمل عناصر الجذب والتشويق السياحي الطبيعية: كالمحميات البيئية ومناطق العلاج الطبيعي كالينابيع وعيون المياه المعدنية الطبيعية والكثبان الرملية والشواطئ النظيفة الرائعة والمرتفعات الجبلية الشاهقة.

كما تزخر بالمعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمنشآت المعمارية التاريخية التي تمثل العصور والحقب الزمنية المختلفة في المناطق الداخلية والصحراوية، والتي تشكل عناصر هامة لجذب السائحين وتقدم لهم أجمل لوحات فنون العمارة والتخطيط وأساليب الحياة والبناء.

وإدراكا لأهمية القطاع السياحي اتخذت الجزائر جملة من الاصلاحات التشريعية والاقتصادية المتتالية، كما عززت مسارها بإنشاء العديد من الهيئات والهياكل الإدارية الرامية لتأطير ودفع الأنشطة السياحية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لترقية الأنشطة السياحية، إلا أن استثمار المقومات والمقدرات الطبيعية والبيئية والثقافية المتعددة التي تزخر بها الجزائر في حاجة ماسة لإيجاد وتفعيل الآليات الكفيلة بإحداث نشاط سياحي تنافسي ونوعي يستوعب المقدرات والمؤهلات الموجودة.ولعل لتساؤل الأساسي الذي يطرح بهذا الصدد:

هو ما مدى كفاية وفعالية الأطر القانونية والاقتصادية المنظمة للنشاط السياحي في الجزائر؟

الملتقى الوطني
• الأطر القانونية والاقتصادية • في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر

أهداف الملتقى

يسعى الملتقى للاستفادة من جهود الخبراء والمهتمون بالشأن السياحي في الجزائر، ويهدف بصفة خاصة لتحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على أهم التشريعات والاليات القانونية والاقتصادية المؤطرة للنشاط السياحي في الجزائر؛
- التعريف بأهم الأنشطة المرتبطة بالسياحة، وعلى أهم النقائص والمعوقات التي تواجهها؛
- التعريف بأهمية تنمية الموارد البشرية وتثمين خبرات التسيير والاستثمار السياحي:
- الوقوف على أهمية وتنوع المقدرات السياحية في الجزائر:
- الاستفادة من تجارب البلدان العربية والغربية في التعامل مع الأنشطة السياحية وتنظيمها وترقيتها
- رصد أهم الإشكالات والعراقيل التي تعترض صناعة السياحة في الجزائر مع اقتراح الحلول الممكنة في ذلك.

محاور الملتقى

1. الإطار المفاهيمي للتشريع السياحي؛
2. دور الآليات القانونية والإدارية في تنمية النشاط السياحي؛
3. دور الآليات المالية والجبائية في تحفيز الأنشطة السياحية ودعم الاستثمار السياحي؛
4. التسويق والترويج السياحي الالكتروني؛
5. عرض تجارب دولية ناجحة لتطوير قطاع السياحة.

شروط المشاركة

- يسعد المشرفون على الملتقى بمشاركة الأساتذة وطلبة الدكتوراه والخبراء والمتخصصون والمهتمون بالشأن السياحي؛
- يجب أن تكون المداخلات أصيلة وغير منشورة سابقا، ومرتبطة بأحد محاور الملتقى؛
- تقبل المداخلات الفردية والثنائية؛
- تخضع كل المداخلات للتحكيم العلمي؛
- تكتب المداخلات باللغة العربية بالخط Sakkal Majalla مقاس 16 للمتن و14 للهوامش والجداول.
- والمداخلات باللغة الأجنبية بالخط Times New Roman مقاس 14 للمتن و12 للهوامش والجداول.

مواعيد مهمة

- رسوم المشاركة في الملتقى مجانا؛
- ترسل شهادات المشاركة للمتدخلين الذين قبلت مداخلاتهم وأثبتوا حضورهم أثناء انعقاد الملتقى (حضوريا و افتراضيا)؛
- تاريخ انتهاء استقبال المداخلات: 2024/11/07
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: 2024/11/17
- تاريخ انعقاد الملتقى: 27 /2024/11
- ترسل المداخلات عبر البريد الالكتروني للملتقى:

Law.tourism.conf@cuillizi.dz

- للمزيد من الاستفسارات يمكنكم مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني للملتقى أو الاتصال عبر الرقم التالي:
  - نائب رئيس الملتقى: 0669666668 (213+)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار-إليزي

معهد الحقوق

مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي

فرقة بحث PRFU:

فعالية السياسة التشريعية لحماية وتطوير السياحة في الجزائر

الملتقى الوطني الحضوري الافتراضي الموسوم ب:

"الأطر القانونية والاقتصادية في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر"

27 نوفمبر 2024

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ.د موسى بوبكر

مدير المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار إيليزي

رئيس الملتقى:

د. أمين بن قردي. المدير المساعد للدراسات في التدرج

المشرف العام على الملتقى: د. محمد فؤاد بن ساسي

المنسق العام للملتقى: د. خثير شين

رئيس اللجنة العلمية: د. عباس صادقي

رئيس اللجنة التنظيمية: د. خالد العمري

افتتاح الملتقى على الساعة 16:00	
افتتاح الملتقى	أ.د عبد الغني بن حامد
كلمة رئيس الملتقى	د. أمين بن قردي
أشغال الجلسات	16:30إلى18:00
الجلسة الختامية وتلاوة توصيات الملتقى	18:00

برنامج الملتقى الوطني الحضوري الافتراضي الموسوم

ب: "الأطر القانونية والاقتصادية في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر" 27 نوفمبر 2024

الجلسة الأولى ////////////////// رئيس الجلسة: د. خالد العمري			
1	د. علي عثماني	الاستثمار السياحي في الجزائر: دراسة في المفهوم والآليات	المركز الجامعي آفلو
2	د. بن سالم أحمد عبد الرحمان د. بوعمارة منال	دور النظام القانوني للعقار السياحي في تطوير السياحة بالجزائر	جامعة الجلفة جامعة الجزائر1
3	د. عمرزغودي	الضمانات القانونية لاستقطاب الاستثمار السياحي في الجزائر	المركز الجامعي آفلو
4	ط د. بن دنيدينة احمـــد أ.د. مسلم ابراهيـــم	المناخ القانوني ودوره في استقطاب الاستثمار السياحي لتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والتحديات.	جامعة الجلفة
5	د. بن عزة حمزة	الرخص الإدارية كآلية لتنظيم النشاط السياحي	المركز الجامعي إليزي
6	د. وافي الحاجة	الابتكار في المؤسسات الناشئة لتنمية النشاط السياحي	جامعة مستغانم
7	د. نجاة حملاوي د. مصطفى سلالي	الحافظة العقارية الموجهة للاستثمار السياحي في القانون الجزائري	المركز الجامعي إليزي
08	د. زيان بروجة علي ط.د زيان بروجة فاطمة زهرة	أهمية تشريعات مناطق التوسع والمناطق السياحية في تعزيز الاستثمار السياحي بالجزائر - دراسة حالة ولاية الشلف-	جامعة تيسمسيلت جامعة تلمسان
من 16:30 إلى 18:00 مساء			

الجلسة الثانية:////////////////// رئيس الجلسة: د. قطاف عبد الحق			
1	***Sabah GHERBI*** ***Khathir CHINE***	***The Role of Strategic Human Resource Management in Enhancing the Sustainability of Tourism Investment Projects***	***University Of Ain Temouchent University Center of Illizi***
2	د. صادق إيمان أ.د. ياسين مشتة	خطوات إعداد وتجسيد الاستراتيجية السياحية	جامعة الجزائر2
3	ط.د. عثمان بلال أ.د. عبد الله بن الضب	تحليل كفاءة المنشآت الفندقية من خلال بعض المؤشرات دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة 2018 و2022 بإستعمال أسلوب تحليل مغلف البيانات.	المركز الجامعي إيليزي
4	أ. جهاد خلوط أ.د. قطاف فيروز	مساهمة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسويق المنتجات السياحية بالوكالات السياحية دراسة حالة "المؤسسة الوطنية الجزائرية للسياحة" ووكالة إيمان للسياحة والأسفار" بولاية بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة
5	د. لامية صابر ط.د. عبد الرزاق سهيل	الصورة الذهنية الراسخة للسياحة الوطنية لدى الشباب الجزائري	جامعة سطيف 2 جامعة الجزائر2
6	د. أمين بن قردي	الوعي السياحي بين الواقع والمأمول	المركز الجامعي إيليزي
من 16:30 إلى 18:00 مساء			

برنامج الملتقى الوطني الحضوري الافتراضي الموسوم

ب: "الأطر القانونية والاقتصادية في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر" 27 نوفمبر 2024

الجلسة الثالثة:////////////////////رئيس الجلسة: د. محمد الشريف الأمين

1	د. فيصل بوخالفة	السياحة كآلية لتحقيق تنمية بيئية مستدامة	جامعة سطيف2
2	د. براهم شاوش توفيق د. عبد الفتاح علاوي	قراءة في الإطار التنظيمي والتشريعي للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر	جامعة برج بوعريريج
3	ط.د. جلول بوقصبة	الاستثمار السياحي وسبل استقطابه في الجزائر	جامعة عمار ثليجي الأغواط
4	د. بلقاسم بوفاتح	التسيير السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة دولة قطر-	المركز الجامعي أفلو– الجزائر-
5	ط.د. مالحة قاسيمي	التأمين في نشاط السياحة	جامعة الجزائر1
6	د. محمد رضا حمادي د. سماح مقران	التحول الرقمي كآلية لتعزيز النشاط السياحي في الجزائر	المركز الجامعي إيليزي
7	د. عبد اللطيف عمر بوضياف د. عبد الغني بن حامد	تسيير المرافق السياحية بمنطقة الطاسيلي نازجر	المركز الجامعي إيليزي
8	ميمونة جواد	The Contribution of English as a Lingua Franca for Tourism in Enhancing the Tourism Industry in Algeria	المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
من 16:30 إلى 18:00 مساء			

الجلسة الرابعة:////////////////////رئيس الجلسة: د. مسعودي علي

1	ط.د. مرزوقة جلال د. ذيب حسين	واقع التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي بالجزائر	المركز الجامعي إيليزي
2	ط.د. عبد العزيز بن قسوم د. سيد أحمد ستي	تأثير الترويج السياحي على تطوير الطلب السياحي - دراسة تحليلية لآراء عينة من السياح المحليين في الجزائر.	المركز الجامعي إيليزي
3	أ. صبرينة حمود	مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة في الجزائر	جامعة سطيف2
4	أ صبرينة مزياني	واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تطويره	المركز الجامعي ميلة
5	د. فلاك مراد د. عبدو علي الطاهر	تأثير التسويق الالكتروني على جودة الخدمات السياحية	المركز الجامعي إيليزي
6	ط.د بوماجن ريمة د. الشريف محمد الأمين	أثر الأمن السيبراني على تحقيق الجودة للخدمات السياحية الإلكترونية "دراسة حالة مستخدمي تطبيق Booking.com	المركز الجامعي إيليزي
7	د. بريبش رضا د. العمري خالد	ضمانات ترقية الاستثمار السياحي في إطار قانون الاستثمار الجديد 18/22	المركز الجامعي إيليزي
من 16:30 إلى 18:00 مساء			

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ايليزي

معهد الحقوق

ملتقى وطني حول

الاطر القانونية والاقتصادية في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر

عنوان المداخلة

ضمانات ترقية الاستثمار السياحي في اطار قانون الاستثمار الجديد 18/22

الاسم واللقب: رضا بريبش

الدرجة العلمية: استاذ محاضر "أ"

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي ايليزي

البريد الالكتروني:beribeche.rida@cuillizi.dz

الاسم واللقب: العمري خالد

الدرجة العلمية: استاذ محاضر "أ"

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي اليزي

الملخص:

يمثل الاستثمار اليوم محور التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث يعد المحرك الأساسي للنمو والتنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية، ففي الجزائر و التي تسعى إلى تحقيق رؤية 2035 للاقتصاد المتنوع يبرز قطاع السياحة كفرصة استراتيجية بفضل التراث الثقافي والطبيعي الغني، مما يجعل ضمانات ترقية الاستثمار السياحي في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18 محور المداخلة الحالية.

يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة في ظل التوجهات الوطنية لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، إذ يساهم الاستثمار السياحي في خلق ملايين فرص العمل وجذب العملات الأجنبية، معتمدا على قانون 22-18 كنقطة تحول تلغي القانون السابق 16-09 وتنشئ آليات حديثة كـ"النافذة الوحيدة" ووكالة AAPI .

.

Abstract

Investment is central to economic development in developing countries today, serving as the primary driver of growth and economic diversification away from dependence on natural resources. In Algeria, which is striving to achieve its 2035 vision of a diversified economy, the tourism sector stands out as a strategic opportunity thanks to its rich cultural and natural heritage. This makes the guarantees for promoting tourism investment within the framework of the new Investment Law 22-18 the focus of this discussion.

This topic is of paramount importance given the national drive to diversify income sources and reduce reliance on oil revenues. Tourism investment contributes to creating millions of jobs and attracting foreign currency, relying on Law 22-18 as a turning point that supersedes the previous Law 16-09 and establishes modern mechanisms such as the "One-Stop Shop" and the AAPI agency.

عنوان المداخلة: ضمانات ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر وفق القانون الجديد 22.18

مقدمة

يعد الاستثمار السياحي أحد أهم محاور التحول الاقتصادي في الجزائر، لما يتيحه من فرص لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص التبعية لعائدات المحروقات، فضلا عن دوره في خلق مناصب الشغل وتحريك مجموعة واسعة من القطاعات المرتبطة به كالنقل، والخدمات، والصناعات التقليدية. وترتبط نجاعة هذا الاستثمار بوجود إطار قانوني يضمن الأمن القانوني والشفافية واستقرار المعاملات، وهو ما سعى المشرع إلى تحقيقه من خلال القانون رقم 22–18 المتعلق بالاستثمار.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مفادها: إلى أي مدى يوفر القانون رقم 22–18 منظومة من الضمانات القانونية والمؤسساتية قادرة على ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتعلق بطبيعة هذه الضمانات، وحدود انعكاسها على الواقع العملي للاستثمار السياحي، وما هي المتطلبات اللازمة لتفعيلها. وتعتمد الورقة منهجا تحليليا وصفيا يرتكز على قراءة نصوص القانون وربطها بخصوصيات القطاع السياحي.

المبحث الأول: الإطار العام لضمانات الاستثمار السياحي في ظل القانون رقم 22–18

الاستثمار السياحي في الجزائر يفرض نفسه اليوم كأحد أهم المسارات العملية لتنويع الاقتصاد الوطني وتخفيف التبعية لقطاع المحروقات، يظهر هذا الاستثمار كقناة فعالة لاستغلال الرصيد الكبير من المقومات الطبيعية والحضارية التي تزخر بها الجزائر، وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية وخدماتية ذات مردود مستدام على المستويين الوطني والمحلي.

المبحث الأول: الإطار العام لضمانات الاستثمار السياحي في ظل القانون رقم 22–18

ستم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إبراز الخلفية المفاهيمية والقانونية التي يقوم عليها تنظيم الاستثمار السياحي في ظل هذا القانون، وذلك من خلال توضيح طبيعة هذا الاستثمار وخصوصياته، ثم بيان موقعه في السياسة الاقتصادية للدولة والاعتبارات التي جعلت المشرع يحرص على إحاطته بضمانات خاصة، ويساعد هذا الإطار العام في فهم فلسفة المشرع وأهدافه من تبني منظومة جديدة للضمانات الموجهة للمستثمرين في القطاع السياحي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي وأهميته في الجزائر

سوف يتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد المقصود بالاستثمار السياحي وأهم خصائصه، وهذا ما سيتم التطرق له من خلال الفرع الاول في حين سيتم التطرق في الفرع الثاني إلى مكانة الاستثمار السياحي في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي

يقصد بالاستثمار السياحي توجيه رؤوس الأموال إلى إنشاء أو توسعة أو تهيئة أو استغلال منشآت ومرافق وخدمات ذات طابع سياحي، كالفنادق والمنتجعات والقرى السياحية والمركبات الترفيهية ومؤسسات السياحة العلاجية والبيئية والثقافية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار باندماجه القوي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي المحلي، نظرا لارتباطه المباشر بالمحيط الطبيعي والثقافي والبشري.

ومن بين أهم خصائص الاستثمار السياحي ارتباطه بالعقار السياحي الذي غالبا ما يكون ذا قيمة استراتيجية عالية، سواء في الشريط الساحلي أو المناطق الجبلية أو الصحراوية، إضافة إلى طول دورة استرداد رأس المال، بحكم أن إنشاء منشأة سياحية يتطلب نفقات ضخمة في التهيئة والتجهيز قبل الوصول إلى مرحلة تحقيق الأرباح، كما يتسم بحساسية كبيرة تجاه عوامل الاستقرار الأمني والقانوني والإداري، إذ يتأثر المستثمر السياحي كثيرا بأي اضطراب في هذه المجالات.

الفرع الثاني: مكانة الاستثمار السياحي في الاقتصاد الجزائري

تملك الجزائر رصيدا هاما من المقومات الطبيعية والحضارية، من ساحل ممتد، وصحراء واسعة ذات جمال خاص، ومناطق جبلية وأثرية، فضلا عن التنوع الثقافي واللغوي، بما يجعلها مؤهلة لأن تكون وجهة سياحية متميزة، لذلك أدرجت الدولة تطوير القطاع السياحي ضمن رهاناتها الكبرى لتنويع الاقتصاد وتحقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم الساحلية والداخلية والصحراوية.

ويُنتظر من الاستثمار السياحي أن يسهم في رفع الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص عمل مستدامة، ودعم التنمية المحلية من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات، وفتح آفاق جديدة للصناعات التقليدية والمنتجات الحرفية، غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرهونا بقدرة المنظومة القانونية على جذب المستثمرين وتوفير مناخ آمن وشفاف لهم.

المطلب الثاني: السياق العام لصدور القانون رقم 22–18 وأهدافه

الفرع الأول: التطور التشريعي للاستثمار السياحي في التشريع الجزائري

قبل صدور القانون رقم 22–18 عرفت المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار في الجزائر تذبذبا ملحوظا، سواء من حيث تعدد النصوص واختلافها، أو من حيث كثرة التعديلات التي مستها خلال فترات متقاربة. وقد ساهم هذا الوضع في خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين، خاصة الأجانب، مما حد من جاذبية البيئة الاستثمارية بصفة عامة، والقطاع السياحي بصفة خاصة.

ومن اهم النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار السياحي نجد القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة كإطار خاص، والقانون 99-01 المتعلق بتنظيم السياحة والمرسوم التنفيذي 21-152 المتعلق بالمشاريع السياحية المهيكلة. حيث عرف المشرع الجزائري تذبذ في تنظيمه للاستثمار السياحي أثر بدوره على نشاط المشتثمرين في هذا المجال، حيث واجه المستثمرون في القطاع السياحي صعوبات ناتجة عن تعقيد الإجراءات الإدارية، وطول آجال دراسة الملفات، وتداخل الاختصاصات بين الإدارات المختلفة، إضافة إلى الإشكالات المرتبطة

بالحصول على العقار السياحي المناسب، وهو ما أبرز الحاجة إلى إصلاح شامل يهدف إلى تبسيط الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار.

المطلب الثاني: أهداف القانون رقم 22–18 وخياراته الأساسية

جاء القانون رقم 22–18 استجابة لهذه التحديات، حيث سعى إلى توحيد الإطار القانوني للاستثمار، وإرساء مجموعة من المبادئ العامة الكفيلة بتعزيز الأمن القانوني للمستثمرين. ومن أهم أهدافه تكريس استقرار القواعد القانونية، وضمان الشفافية، وتخفيض كلفة الإجراءات عبر الرقمنة، وتكافؤ المعاملة بين مختلف فئات المستثمرين.

كما اعتمد القانون مقاربة شمولية تشمل مختلف قطاعات الاستثمار، ومن بينها القطاع السياحي، في إطار رؤية وطنية موحدة، مع إعادة تنظيم الأجهزة المكلفة بمرافقة الاستثمار، وابتكار أنظمة مزايا متمايزة تسمح بمنح تحفيزات خاصة للمشاريع ذات الأولوية أو ذات البعد الاستراتيجي.

المطلب الثالث: المبادئ العامة للاستثمار في القانون رقم 22–18 وانعكاسها على الاستثمار السياحي

تشكل هذه المبادئ ركيزة أساسية في فهم كيفية ترجمة فلسفة القانون إلى ضمانات عملية للمستثمرين، حيث يُقرّر هذا القانون مجموعة من المبادئ الجوهرية كحرية الاستثمار، والمساواة في المعاملة، واستقرار الإطار القانوني، والشفافية عبر الرقمنة، والتي تُشكل الأساس المنهجي لتنظيم جميع أشكال الاستثمار.

ومن خلال هذا المطلب نهدف إلى تحليل هذه المبادئ وتطبيقاتها المباشرة على الاستثمار السياحي، مع التركيز على كيفية تعزيزها للأمن القانوني في قطاع يتسم بطول دورة الاسترداد وحساسيته العالية للتغييرات التشريعية، مما يجعلها أداة حاسمة في جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية نحو مشاريع سياحية مستدامة.

الفرع الأول: مبدأ حرية الاستثمار والمساواة في المعاملة

يعد مبدأ حرية الاستثمار من الركائز الأساسية التي يقوم عليها القانون رقم 22–18، حيث يمنح لكل شخص طبيعي أو معنوي، وطني أو أجنبي، الحق في الاستثمار وفق الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم، ويترجم هذا المبدأ في المجال السياحي بإتاحة الفرصة لمختلف الفاعلين لإنجاز مشاريعهم حسب قدراتهم وإمكاناتهم، بما يثري العرض السياحي ويعزز المنافسة.

ويتكامل ذلك مع مبدأ المساواة في معاملة المستثمرين، الذي يقتضي عدم التمييز بينهم على أساس الجنسية أو الطبيعة القانونية أو شكل الملكية، مع خضوعهم لنفس الحقوق والالتزامات. وهذه المساواة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي في القطاع السياحي، لأنها تبعث رسالة اطمئنان بشأن عدالة البيئة القانونية.

الفرع الثاني: مبدأ استقرار الإطار القانوني وحماية الحقوق المكتسبة

يحرص القانون رقم 22–18 على التأكيد على استقرار الإطار القانوني للاستثمار، من خلال التأكيد على حماية الحقوق والمزايا المكتسبة للمستثمرين وعدم جواز المساس بها إلا ضمن شروط استثنائية محددة. وتبرز أهمية هذه الضمانة بوضوح في مجال الاستثمار السياحي، حيث تتطلب المشاريع السياحية استثمارات طويلة الأمد وتخطيطا ماليا دقيقا.

إن قدرة المستثمر على التنبؤ بالتطور المستقبلي للمنظومة الجبائية والتنظيمية تؤثر مباشرة في قراره بالاستثمار في مشروع سياحي من عدمه. وأي تغييرات مفاجئة أو غير مدروسة في هذا الإطار قد تربك حساباته وتفقده الثقة، لذلك يشكل استقرار القواعد شرطا لازما لاستقطاب رؤوس الأموال إلى القطاع السياحي.

الفرع الثالث: مبدأ الشفافية والرقمنة وتبسيط الإجراءات

من أبرز الاختيارات الجديدة التي جاء بها القانون 22–18 إقرار مبدأ الشفافية والرقمنة في إدارة ملفات الاستثمار، من خلال اعتماد نظام الشباك الوحيد والمنصات الرقمية كآليات أساسية لاستقبال المشاريع ومعالجتها وتتبع مسارها، ويُفترض في هذه الآليات أن تقلص بشكل ملموس من التعقيدات الإجرائية والاحتكاك المباشر بين المستثمر والإدارة.

في مجال الاستثمار السياحي، يمكن لهذا التوجه أن يساهم في تقليص آجال دراسة الملفات ومنح التراخيص، وتمكين المستثمر من تتبع ملفه عن بعد، والحصول على المعلومة القانونية والإجرائية بشكل واضح ومحدّث، وهو ما يحد من ظاهرة البيروقراطية التي شكلت لسنوات عائقا أمام تجسيد العديد من المشاريع السياحية.

المبحث الثاني: الضمانات القانونية والمؤسساتية لترقية الاستثمار السياحي وحدودها

يتناول هذا المبحث بيان أهم الضمانات التي أحاط بها المشرع الاستثمار السياحي من الناحية القانونية والمؤسساتية، بهدف خلق مناخ آمن وجاذب للمستثمرين، وبخاصة في قطاع يتسم بحساسية عالية لعوامل الاستقرار والوضوح في القواعد المنظمة له، ويكتسي هذا البعد أهميته من كون النصوص القانونية، مهما بلغت من الدقة، لا تحقق أهدافها في ترقية الاستثمار ما لم تُترجم إلى حماية فعلية لحقوق المستثمر والتزام واضح من جانب الدولة بمبادئ الأمن القانوني والشفافية

المطلب الأول: الضمانات القانونية الموضوعية للمستثمر السياحي

سيتم التركيز على الضمانات القانونية الموضوعية للمستثمر السياحي، من خلال إبراز الأحكام الجوهرية التي تتعلق بحماية الملكية، وضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح، وتوفير آليات فعالة لتسوية المنازعات، وغيرها من المقتضيات التي تشكل بالنسبة للمستثمر السياحي إطار الثقة الذي يبني عليه قراره بالاستثمار من عدمه، ويمثل تحليل هذه الضمانات خطوة أساسية لفهم مدى قدرة القانون على طمأنة المستثمرين وجعل القطاع السياحي وجهة مفضلة لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية

الفرع الأول: حماية الملكية ومنع النزع التعسفي

تشكل حماية الملكية حجر الزاوية في الضمانات الممنوحة للمستثمر، حيث تقرر النصوص المنظمة للاستثمار أن نزع الملكية لا يجوز إلا للمنفعة العامة، مع تعويض عادل ومنصف ومسبق وفق أحكام القانون، وتزداد أهمية هذه الضمانة في القطاع السياحي بسبب ارتباطه بالعقار السياحي الذي قد يكون محل تنافس بين عدة استعمالات.

فالمستثمر الذي يلتزم بمشروع سياحي طويل الأمد يحتاج إلى الاطمئنان على استقرار مركزه القانوني على العقار محل الاستثمار، وأن أي تدخل من قبل السلطات العمومية سيتم وفق ضوابط واضحة تضمن حقوقه وتحافظ على توازن العلاقة بين المصلحة العامة وحقوقه الفردية.

الفرع الثاني: ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح

يعد ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح من أهم عناصر الجاذبية في أي بيئة استثمارية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، ومن خلال تكريس قواعد تسمح بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال وفق ضوابط معينة، تبعث الدولة برسالة إيجابية للمستثمرين الأجانب في القطاع السياحي مفادها إمكانية استرجاع استثماراتهم وعوائدهم عند الحاجة.

ويرتبط قرار إقامة مشروع سياحي في بلد معين بشكل وثيق بمدى وضوح وسهولة تنفيذ إجراءات تحويل الأرباح، ومدى احترام الدولة لتعهداتها في هذا المجال، لذلك يمثل هذا الضمان عنصرا أساسيا في تقييم المخاطر بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

الفرع الثالث: آليات تسوية منازعات الاستثمار

لا يخلو الاستثمار السياحي، شأنه شأن سائر الاستثمارات، من احتمال نشوء منازعات تتعلق بالعقار، أو العقود، أو الجباية، أو البيئة، أو تنفيذ الالتزامات المتبادلة بين المستثمر والإدارة. من هنا تبرز أهمية وجود آليات واضحة وفعالة لتسوية منازعات الاستثمار، سواء عبر الجهات القضائية الوطنية أو من خلال الوساطة والتحكيم في الحدود التي تسمح بها القواعد الداخلية والاتفاقيات الدولية.

وجود هذه الآليات يمنح المستثمر درجة أعلى من الطمأنينة على حقوقه، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالولوج إلى سوق جديدة، كما يعزز صورة الدولة كمكان يحترم القانون ويتيح سبل إنصاف فعالة في حال النزاع.

المطلب الثاني: الضمانات والمؤسسات المرافقة للاستثمار السياحي

سوف يتم التطرق الى الدور المحوري للمنظومة المؤسساتية التي أسسها القانون رقم 22–18 لدعم المستثمرين عمليًا، من خلال الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، إلى جانب نظام المزايا والحوافز الموجهة للمشاريع السياحية وعليه يهدف هذا المطلب إلى توضيح كيفية ترجمة الضمانات القانونية إلى مرافقة ميدانية ملموسة، مع التركيز على تسهيل الإجراءات وتوجيه التحفيزات نحو القطاع السياحي، مما يعزز جاذبيته للمستثمرين الذين يبحثون عن شريك موثوق يرافق مشاريعهم من الفكرة إلى التنفيذ.

الفرع الأول: دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

أناط القانون رقم 22–18 بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مهام محورية في استقبال ومرافقة المستثمرين، ومنح المزايا، ومتابعة تنفيذ الالتزامات، إضافة إلى دورها في الترويج لمناخ الاستثمار على المستوى الوطني والدولي. وتمثل هذه الوكالة بالنسبة للمستثمر السياحي قناة أساسية للحصول على المعلومات والتوجيه والمرافقة.

ومن شأن تركيز مهام الاستقبال والمتابعة في هيئة واحدة أن يخفف من تشتت المستثمر بين إدارات متعددة، ويسهل عليه فهم المسار الإجرائي لمشروعه، غير أن فعالية الوكالة تظل مرتبطة بمدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والتنسيق الفعلي مع باقي المتدخلين في ملف الاستثمار السياحي.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار وتحديد المشاريع السياحية ذات الأولوية

يضطلع المجلس الوطني للاستثمار بدور استراتيجي في ضبط السياسة العامة للاستثمار، وتحديد القطاعات والمشاريع ذات الأولوية أو ذات الطابع الاستراتيجي. ويمكن أن يشمل ذلك تصنيف بعض المشاريع السياحية الكبرى كمشاريع ذات أهمية خاصة، الأمر الذي يفتح أمامها إمكانية الاستفادة من مزايا إضافية ومرافقة أوثق من طرف الدولة.

إن إدراج مشاريع سياحية معينة ضمن هذه الفئة يعكس إرادة سياسية في جعل السياحة رافعة تنموية، ويسمح بتوجيه الموارد والإعفاءات والتحفيزات نحوها بما يتناسب مع مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة.

الفرع الثالث: نظام المزايا والحوافز الموجهة للاستثمار السياحي

يتضمن القانون 22–18 أنظمة متعددة للمزايا والحوافز، تختلف باختلاف طبيعة المشاريع ومواقعها الجغرافية وحجمها، وتشمل إعفاءات ضريبية وشبه ضريبية، وتسهيلات جمركية، وامتيازات مرتبطة بالعقار الموجه للاستثمار. ويمكن للمشاريع السياحية، خاصة تلك المقامة في المناطق التي تسعى الدولة إلى ترقيتها، أن تستفيد من هذه الأنظمة.

يساهم هذا النظام في تخفيض كلفة الاستثمار في مراحله الأولى، وإضفاء جاذبية أكبر على المشاريع السياحية التي قد تكون كلفتها الأولية مرتفعة مقارنة بعائدها في السنوات الأولى من الاستغلال، الأمر الذي يشجع المستثمرين على خوض مشاريع جديدة ومبتكرة في مجالات السياحة الصحراوية، والبيئية، والثقافية.

المطلب الثالث: الحدود العملية لتجسيد الضمانات وتحديات ترقية الاستثمار السياحي

الفرع الأول: صعوبات العقار السياحي والإجراءات الإدارية

رغم ما توفره النصوص من ضمانات، لا يزال المستثمر السياحي يواجه صعوبات في الحصول على العقار المناسب لمشروعه، بسبب تعقيد الوضعية القانونية لبعض الأراضي، وتعدد الجهات المالكة أو الوصية، إضافة إلى البطء في عمليات تهيئة المناطق السياحية وتحديد استعمالات الأراضي بوضوح.

كما أن الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح الرخص والاعتمادات قد تستغرق آجالا طويلة، نتيجة تداخل الاختصاصات بين الإدارات المختلفة، وضعف التنسيق بينها، وهو ما ينعكس سلبا على رغبة المستثمر في الالتزام بمشروع طويل الأمد.

الفرع الثاني: إشكالات التمويل وضعف الخبرة الإدارية في مجال الاستثمار السياحي

يمثل التمويل البنكي أحد أبرز التحديات أمام تجسيد المشاريع السياحية، نظرا لطبيعتها طويلة الأجل وارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بها، ما يجعل المؤسسات المالية متحفظة أحيانا في منح القروض. ويؤثر ذلك مباشرة في قدرة المستثمرين، خاصة المحليين منهم، على إطلاق مشاريع سياحية ذات حجم معتبر.

إلى جانب ذلك، تعاني بعض الإدارات المكلفة بمرافقة الاستثمار من نقص في الإلمام بخصوصيات النشاط السياحي، مما قد يؤدي إلى سوء تقدير لجدوى المشاريع أو إلى بطء في معالجة الملفات، وهو ما يستدعي تكوينا متخصصا للإطارات المعنية بهذا القطاع.

الفرع الثالث: متطلبات تفعيل الضمانات القانونية لترقية الاستثمار السياحي

حتى تتحول الضمانات التي أقرها القانون رقم 22–18 إلى مكاسب ملموسة للمستثمر السياحي، تبرز الحاجة إلى تعميق الرقمنة وتبسيط الإجراءات على أرض الواقع، من خلال تفعيل دور الشباك الوحيد والمنصات الإلكترونية بشكل فعلي وشفاف. كما يتطلب الأمر تحسين حوكمة العقار السياحي عبر ضبط وضعيته القانونية وتسريع وتيرة تهيئة المناطق السياحية وتخصيصها للاستثمار.

إضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التنسيق بين السياسات القطاعية ذات الصلة بالسياحة، كسياسة البيئة، وتهيئة الإقليم، والنقل، والثقافة، بما يخلق بيئة متكاملة تدعم المشروع السياحي من مختلف جوانبه، إلى جانب ضرورة تطوير برامج للترويج الدولي للإمكانات السياحية الجزائرية لجذب مستثمرين جادين يمتلكون الخبرة والقدرة التمويلية.

خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن القانون رقم 22–18 المتعلق بالاستثمار قد وضع إطارا قانونيا ومؤسساتيا يمكن أن يشكل قاعدة صلبة لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر، من خلال تكريس مبادئ حرية الاستثمار، والمساواة في المعاملة، واستقرار الإطار القانوني، والشفافية والرقمنة، وحماية الملكية، فضلا عن استحداث أجهزة مرافقة وأنظمة مزايا متنوعة. إلا أن ترجمة هذه الضمانات إلى نتائج ملموسة في الميدان تبقى رهينة بإصلاحات عملية على مستوى العقار السياحي، والإجراءات الإدارية، والتمويل، والحوكمة.

وبقدر ما تنجح السلطات العمومية في تفعيل هذه الضمانات وتجاوز العراقيل العملية، بقدر ما يمكن للجزائر أن تستثمر رصيدها السياحي الهائل في خلق مشاريع مستدامة ذات مردودية اقتصادية واجتماعية، تجعل من القطاع السياحي إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.